

## إطار الشراكة الوطنية بين دولة الكويت والبنك الدولي

يعتبر البنك الدولي منظمة إنمائية دولية توفر حلولاً تنموية تمويلية ومعرفية للدول حول العالم، ويهدف البنك الدولي الى إنهاء الفقر المدقع بحلول عام 2030 وتعزيز الرخاء المشترك على نحو مستدام.

وقد بدأ التعاون بين حكومة دولة الكويت والبنك الدولي لأول مرة في عام 1961 وأصبح في أوائل السبعينات كجزء من برنامج إنمائي شامل مع دول مجلس التعاون الخليجي، ويعمل البنك الدولي في جميع دول مجلس التعاون الخليجي لتوفير المعرفة والمشورة في مجال السياسات والاستراتيجيات ودعم التنفيذ ورفع القدرات، ويفضل الخبرة العالمية التي تمتد على مدى عقود يتمتع البنك الدولي بوضع فريد لتقديم حلول عملية ومناسبة تراعي خصوصية كل دولة، ويمكن لأي جهة عامة بدولة الكويت أن تطلب خدمات استشارية من البنك الدولي عبر الاتفاق الإطاري الشامل بين دولة الكويت و البنك الدولي.

وامتداداً للتعاون بين دولة الكويت والبنك الدولي تم اعداد اطار الشراكة لتقديم الدعم للجهات وفق توجهات الدولة لتحقيق برامجها التطويرية، وأنه من واقع الممارسات السابقة فإن تنفيذ المشاريع بين حكومة دولة الكويت والبنك الدولي تبين منها أهمية وجود لجنة مركزية توجيهية لتحديد إطار التعاون بين حكومة دولة الكويت والبنك الدولي، حيث أنه بالسابق يتم تنفيذ البرامج بشكل منفرد دون إطار موحد مرتبط بالحكومة، ولذلك وجدت أهمية وجود لجنة لقيادة وتحديد ووضع استراتيجيات للدعم الفني ليتوافق مع برنامج عمل الحكومة، وبذلك صدر القرار الوزاري رقم (38) لسنة 2021، بشأن تشكيل اللجنة، فتم تشكيل اللجنة التوجيهية يرأسها معالي وزير المالية، ويتمثل الدور الرئيسي للجنة التوجيهية في ضمان تنفيذ إطار الشراكة، بالمهام الرئيسية التالية:

- تحديد مجالات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، بما يتماشى مع إطار الشراكة والخطة الإنمائية، التي يمكن أن يدعمها البنك الدولي من خلال خدماته الاستشارية.
- مراجعة طلبات الجهات المستفيدة من الخدمات الاستشارية للبنك الدولي لتقييم قدرتها على التنفيذ وتحديد الأثر الإنمائي لها.
- تقييم الانجاز في تنفيذ البرامج من حيث مؤشرات الأداء الرئيسية للمشروع.